



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الثلاثاء ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨ - السنة الخامسة عشرة - العدد (٣٩٩٥)

محتويات العدد

- * تشدد إسرائيلي وانقسام فلسطيني
- * مخاوف من كساد قطاع الطاقة بسبب تراجع النفط
- * أبرز مجالات التعاون بين دول الخليج والولايات المتحدة
- * دلالات التوتر المصري-السوري
- * التوتر بين الهند وباكستان ... رصد للتطورات الأخيرة
- * ضغوط قوية لإقناع خاتمي بالترشح للانتخابات
- * خطة فرنسية للسلام في الشرق الأوسط





تشدد إسرائيلي وانقسام فلسطيني

المؤشرات كلها تقول إن قطاع غزة ربما يكون مقبلاً على مرحلة صعبة على المستويين الأمني والإنساني، فقد انتهت الهدنة بين حركة «حماس» وإسرائيل رسمياً، منذ أيام، وبالتالي أصبحت الأمور مفتوحة على سيناريوهات خطيرة في الصدام بين الجانبين خلال الفترة المقبلة، وما زالت محاولات التوفيق والمصالحة بين «فتح» و«حماس» غير قادرة على تجاوز خلافاتهما، بل إن شقّة الخلاف تتصاعد بين الجانبين مع مرور الوقت وتتخذ أبعاداً جديدة وأكثر تعقيداً، وتؤكد الهيئات الدولية المعنية، وفي مقدمتها «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) أن الوضع الإنساني في غزة يزداد تضرراً في ظلّ الشحّ في المواد الأساسية اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة والحصار المفروض على القطاع من قبل إسرائيل، حيث يمنع هذا الحصار وصول المساعدات الغذائية إلى غزة، إضافة إلى ذلك فإن ملامح المشهد السياسي في إسرائيل، خلال المرحلة الحالية، تكشف بجلاء عن نبرة تشدد واضحة من قبل القادة الإسرائيليين تجاه «حماس»، وأن الفترة المقبلة ربما تكون عصبية على سكان غزة، ولعلّ تعهد أبرز المرشحين لمنصب رئيس الوزراء بعد انتخابات فبراير المقبل، بنيامين نتنياهو وتسيبي ليفني، بإطاحة حكم «حماس» في قطاع غزة في حال وصول أحدهما إلى الحكم، يؤكّد هذا المعنى بوضوح، خاصة أن صوتي التطرف والتشدد هما الأعلى حالياً على الساحة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتعامل مع «حماس» والفلسطينيين بشكل عام.

هذا الوضع الصعب الذي يعيشه قطاع غزة وتشير المعطيات المختلفة إلى أنه ربما يتخذ أبعاداً أكثر صعوبة وخطراً خلال الفترة المقبلة، يستدعي من الأطراف جميعها على الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة «حماس»، التي تسيطر على القطاع وتعايش عن قرب معاناة أهله منذ فترة طويلة، درجة عالية من الحكمة في معالجة خلافاتها، لأن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تضامن الفلسطينيين ووحدتهم والارتقاء فوق الخلافات والمصالح الفئوية، حتى لا يتم إعطاء العناصر المتشددة والمتطرفة في إسرائيل الفرصة لتنفيذ تصوراتها الدموية في التعامل مع غزة، وهي تصورات كلها تقوم على العدوان والتوسع في سياسات الحرمان والحصار والعقاب الجماعي، فضلاً عن سياسات الاستيطان التي تشير التقارير إلى توسّعها بشكل كبير، بينما القوى الفلسطينية مشغولة بخلافاتها ومشاحناتها الداخلية.

على الرغم من العقوبات التي تواجه جهود بعض الأطراف العربية للتقريب بين «فتح» و«حماس»، أو لمنع إسرائيل من الهجوم على غزة، فإن هذه الجهود ما زالت مستمرة بأشكال مختلفة، من منطلق إدراك عربي لخطورة أي انفجار للأوضاع بين «حماس» وإسرائيل من ناحية، أو للأوضاع الإنسانية في غزة من ناحية أخرى، ومن المهم أن يحدث التجاوب المطلوب مع هذه التحركات والجهود حتى لا يدفع الفلسطينيون في غزة ثمن الانشطار الداخلي الفلسطيني بين «فتح» و«حماس»، وفاتورة أي صدام محتمل بين «حماس» وإسرائيل خلال الفترة المقبلة.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

جدي مدبولي

علاء جمعة

كرمة المهري

د. باسل بشير

د. الزين الجمري

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

مؤتمرات توتر عربي-إيراني

تخلّت إيران، خلال الفترة الماضية، عن توجيه رسائل إيجابية تجاه الدول العربية، حيث طفت على السطح، مؤخراً، بوادر توتر في العلاقات بين الطرفين، وذلك في ضوء مؤشّرات عدة عكست مجمل التطوّرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الأسابيع الأخيرة، ودفعت إيران إلى توجيه مجموعة من الانتقادات ضد الدول العربية. أول هذه المؤشّرات، يرتبط بالقضية الفلسطينية، حيث كثّفت إيران هجومها على مصر، التي حملتها مسؤولية حصار غزة، والسعودية لدعمها مبادرة السلام العربية مع إسرائيل، حيث نظّم الإيرانيون تظاهرات أمام مقر البعثة المصرية في طهران، ووجّهوا خلالها انتقادات لمصر نتيجة إغلاق «معبر رفح»، الأمر الذي دفع القاهرة إلى الردّ على هذه الانتقادات بشدّة، كما جاء على لسان وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، الذي اعتبر أن طهران لا تقدّم سوى ادّعاءات للقضية الفلسطينية، وأنها تزيد على الدور المصري فيها. أما بالنسبة إلى السعودية، فقد هاجمت جماعة إيرانية تطلق على نفسها «إخوان الرضوان» مكتب الخطوط السعودية في إيران، وحاولت إشعال النار فيه احتجاجاً على ما اعتبرته دعماً من جانب السعودية للمبادرة العربية بشأن السلام مع إسرائيل. وقد حذّر المرجع الشيعي الإيراني، محمد حسين فضل الله، الدول العربية من الانجرار وراء الإدارة الأمريكية المنصرفة، والعودة إلى التوازن خشية أن يقاتل العرب دفاعاً عن إسرائيل، وقال نحذّر العرب من التنكّر لقضيتهم المركزية.

والمؤشر الثاني يتمثّل في رفض إيران مشاركة الدول العربية في المفاوضات الجارية مع مجموعة (١+٥)، التي تضمّ الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا بالإضافة إلى ألمانيا، بشأن ملفّها النووي، وذلك على خلفية الاجتماع الذي جمع «الترويكا» الدولية مع ممثّلين من مصر والبحرين والأردن والإمارات والكويت والعراق والسعودية في مقرّ الأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، وإعلان وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، مواصلة المشاورات بصفة دورية بين الطرفين بشأن برنامج إيران النووي. الأمر الذي دفع طهران إلى انتقاد محاولة إقحام العرب في ملفّها النووي من جانب الولايات المتحدة، حيث قال هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، إن روسيا والصين وأوروبا لها تدخّل في ملفنا النووي، لكن العرب يريدون التدخل مع الأمريكيين فيه، وإننا نرفض ذلك باعتباره مؤامرة جديدة. في حين اعتبر مساعد وزير الخارجية الإيراني، علي خرم، أن التدخل العربي هو تدخّل سياسي، لأن الدول العربية، خاصة الخليجية، على قناعة بأن أنشطة بلاده النووية سلمية، لأنها تخضع للرقابة الدولية، لكن ما يهّمها هو تحجيم قدرة إيران في المنطقة حتى لا تفلت من العقاب العربي، وتساءل: لماذا لا تثير الدول العربية موضوع السلاح النووي الإسرائيلي؟

٣

* أهم الأحداث



* الإمارات اليوم

٤

على طريق التمكين السياسي



* تقارير وتحليلات

الاقتصاد والنفط وإيران أبرز مجالات التعاون بين دول الخليج

٥

والولايات المتحدة

٦

مخاوف من كساد قطاع الطاقة بسبب تراجع أسعار النفط

٧

التوتر القائم بين الهند وباكستان... رصد للتطورات الأخيرة

٨

أبعاد قرار حكومة المالكي إخراج «مجاهدي خلق» من العراق

٩

دلالات التوتر المصري-السوري

٩

باكستان تعاني أوضاعاً اقتصادية وأمنية وسياسية تنذر

١٠

بالانهيار



* أخبار الساعة حول العالم

بيروت

١١

الحوار اللبناني في ضوء المستجدات

باريس

١١

خطة فرنسية للسلام في الشرق الأوسط

لندن

١٢

ضغوط قوية لإقناع خاتمي بالترشّح للانتخابات

١٢

بريطانيا ومكافحة الإرهاب والبحث عن دور دولي

واشنطن

١٣

خيارات أوباما تجاه إيران

موسكو

١٣

خطط لتطوير القوة الجوية الروسية



* متابعات اقتصادية

١٤



* من أنشطة المركز:

المؤتمر السنوي الرابع عشر: «الموارد البشرية والتنمية في

١٥

الخليج» ٢-٤ فبراير ٢٠٠٩





أهم الأحداث

رئيس الدولة في حوار مع صحيفة «الحياة»: نمتلك قاعدة اقتصادية صلبة في مواجهة «الأزمة المالية العالمية»

أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- امتلاك الإمارات قاعدة اقتصادية ومالية قوية وصلبة في مواجهة «الأزمة المالية العالمية». وشدد سموه على قدرة الإمارات على الحد من تأثيرات هذه الأزمة فيها. وتطرق سموه، في حديث شامل لصحيفة «الحياة» اللندنية، تنشره اليوم، إلى انخفاض أسعار النفط، قائلاً «يتعين علينا أن ندرك أيضاً أن هذه الأزمة ستكون مؤقتة مهما طال زمنها، ولا بدّ للدول المنتجة من الاستعداد لمواجهة مرحلة من الطلب العالمي المرتفع على النفط مع عودة الانتعاش إلى الأسواق العالمية في المستقبل». وقال سموه لصحيفة «الحياة» إن مطالبة الإمارات باستعادة الجزر الثلاث، التي تحتلها إيران، لا تلغي إمكان قيام علاقات تعاون وانفتاح بين الجانبين. وعن احتمال مواجهة عسكرية أمريكية-إيرانية بسبب «البرنامج النووي الإيراني».. قال سموه «المواجهة العسكرية في منطقة الخليج أمر مرفوض من حيث المبدأ، لأننا نؤمن بالحلول السلمية للخلافات، أمّا بالنسبة إلى (البرنامج النووي الإيراني) فقد بات مسألة دولية خارجة عن النطاق الإقليمي للخليج».

إيران وروسيا تنفيان صفقة «إس-٣٠٠»

أعلنت إيران، أمس، أنها لم تتوصل بعد إلى اتفاق نهائي مع روسيا بشأن حصولها على نظام دفاع جوي متطور، في حين نفت الشركة الروسية المسؤولة عن صادرات الأسلحة تسليم إيران صواريخ «إس-٣٠٠» المضادة المتطورة. وكان نائب رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني، إسماعيل كوثري، قد صرح بأن روسيا بدأت تشحن إلى إيران النظام الصاروخي المضاد للطائرات «إس-٣٠٠» بعد توصّل البلدين إلى اتفاق بهذا الخصوص. ولكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، حسن قشقاوي، قال أمس إن «وزارة الخارجية لم تتلق بعد أي شيء نهائي بهذا الشأن، ولذلك فإنه لا يمكنني تأكيد أو نفي التوصل إلى هذا الاتفاق».



الأسد يتوقع محادثات مباشرة مع إسرائيل

قال الرئيس السوري، بشار الأسد، أمس، إن المحادثات غير المباشرة التي خاضتها بلاده مع إسرائيل ربما تتحوّل إلى محادثات مباشرة تتوجّ باتفاق سلام. ونسبت «الوكالة العربية السورية للأنباء» إلى الأسد تشبيهه الوضع «بعملية بناء.. نبنى الأساسات المتينة ومن ثم نبنى البناء وليس العكس، ما نقوم به الآن في المفاوضات غير المباشرة هو وضع أساس لهذا البناء الكبير، إذا كان هذا الأساس ناجحاً فالمفاوضات المباشرة ستكون مرحلة ناجحة ومن ثم بشكل طبيعي يتحقّق السلام». وقال الأسد «من الطبيعي أن تنتقل في مرحلة لاحقة إلى مرحلة المفاوضات المباشرة، لا يمكن أن نحقق السلام من خلال المفاوضات غير المباشرة فقط».

محمد بن زايد يكرم الفائزين بـ «جائزة أبوظبي»

شهد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الحفل السنوي الرابع لـ «جائزة أبوظبي»، الذي أقيم مساء أول من أمس في «قصر الإمارات»، حيث كرم سموه ثمانية أشخاص تفانوا في خدمة المجتمع، وهنأ سموه الشخصيات الفائزة على إنجازاتهم ومساهماتهم الحثيرة لإمارة أبوظبي وقلدهم وسام الجائزة. وأكد سموه أن «جائزة أبوظبي» تمثل مناسبة سنوية متجددة لتكريم الشخصيات التي قدّمت أعمالاً جليّة وكانت لها أباد بيض على مسيرة التنمية والنمو في إمارة أبوظبي، مشيراً سموه إلى أن الجائزة تعدّ حافزاً كبيراً لتشجيع العطاء وبذل الجهود المخلصة من قبل الجميع.



الرئيس الفلسطيني يزور مصر

قالت «وكالة أنباء الشرق الأوسط» إن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وصل إلى القاهرة في وقت باكر صباح اليوم الثلاثاء في زيارة لمصر مدتها يومان. وأضافت الوكالة قولها إن عباس الذي قدم من موسكو بعد جولة شملت الولايات المتحدة أيضاً، سيجري، خلال زيارته، محادثات مع الرئيس حسني مبارك بشأن آخر تطورات الوضع في قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حركة «حماس». وقد شهد الفلسطينيون في غزة وقفاً لإطلاق الصواريخ على إسرائيل لمدة ٢٤ ساعة، أمس، بناءً على طلب وسطاء مصريين يبذلون جهوداً لإعادة العمل بهدنة أطول. وقالت الخارجية المصرية إن تسيبي ليفني، وزيرة خارجية إسرائيل، ستزور مصر يوم الخميس المقبل.



على طريق التمكين السياسي

العالم. الجانب الثاني هو زيادة مدة انعقاد الدورة البرلمانية العادية من ستة أشهر إلى سبعة. وهذا من شأنه أن يتيح وقتاً أطول لـ«المجلس» من أجل أداء دوره، خاصة أن من الملاحظات التي كانت تشار خلال الفترة الماضية أن الإجازة البرلمانية طويلة، بما يؤدي إلى حالة من الانقطاع بين «المجلس» وقضايا المجتمع. الجانب الثالث، وهو الأهم، يعني بتوسيع صلاحيات «المجلس الوطني الاتحادي» ومهامه، حيث نصّ التعديل الخاص بالمادة ٩١ من الدستور على أن «تتولى الحكومة إبلاغ (المجلس الوطني الاتحادي) بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تجربها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة مشفوعة بما يناسب من بيان، ويحدّد بقرار من رئيس الدولة المعاهدات التي يجب على المجلس الوطني مناقشتها قبل التصديق عليها»، وهذا يعني أنه أصبح من حقّ المجلس مناقشة بعض الاتفاقيات والمعاهدات، في حين أن هذا الحقّ لم يكن موجوداً في المادة قبل تعديلها، وهذا يمثل خطوة أخرى على طريق دعم دور البرلمان وسلطاته وفق استراتيجية التمكين التي يقع تمكين «المجلس الوطني الاتحادي» في القلب منها، وهذا ما أشار إليه بوضوح خطاب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- في مناسبة العيد الوطني الرابع والثلاثين في ديسمبر ٢٠٠٥، حيث أعلن سموه في هذا الخطاب البدء في تفعيل دور «المجلس» عبر انتخاب نصف أعضائه من خلال مجالس لكل إمارة وتعيين النصف الآخر، وأن المرحلة المقبلة سوف تشهد دوراً أكثر فاعلية لـ«المجلس».

منذ أن أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- في خطاب سموه عام ٢٠٠٥ الانتقال من مرحلة «التأسيس» إلى «مرحلة التمكين» التي تهدف إلى «تهيئة البيئة المبدعة اللازمة لتمكين الفرد المواطن من عناصر القوة اللازمة ليصبح أكثر إسهاماً ومشاركة في مختلف مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والإنتاجية المعرفية»، تتوالى الخطوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على هذا الطريق، لعلّ آخرها التعديلات الدستورية التي أقرها المجلس الأعلى للاتحاد في مناسبة عيد الاتحاد السابع والثلاثين في الثاني من ديسمبر ٢٠٠٨. وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي تجرى فيها تعديلات على الدستور منذ إنشاء الدولة في عام ١٩٧١، حيث سبقتها تعديلات عدة، فإن ما يميز التعديلات الأخيرة هو حجمها ومضمونها، حيث شملت ١١ مادة دستورية، وتضمّنت العديد من المضامين المتقدّمة في سياق دعم دور «المجلس الوطني الاتحادي». في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى جوانب عدة داعمة لدور «المجلس الوطني» في هذه التعديلات، الجانب الأول يتعلق بزيادة مدة عضوية «المجلس» من عامين إلى أربعة أعوام، وهذا يعطي العمل داخله قدراً أكبر من الاستقرار والاستمرارية، خاصة أن مدة العامين غير كافية لعضو البرلمان للاندماج في النشاط البرلماني والإمام بأبعاده المختلفة وتقديم مساهمات فعّالة في الملفّات والقضايا المطروحة للنقاش، ولذلك فإن مدة السنوات الأربع هي المدة التي تأخذ بها الكثير من البرلمانات في

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات مقابل الدولار
↓	٩٠.٢٢٠٠	↑	١.٤٨٤٧	↑	١.٤٠١٦	
الغاز الطبيعي سنت / م مكعب		مزيج برنت دولار / برميل		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	٠.٢١٦	↑	١٩.٢٦	↑	٣٨.٧١	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		
↑	٨٧٢٣.٧٨	↓	٨٥١٩.٧٧	↓	١٦.٢٥	
	١٣٥.٢٦		٥٩.٣٤		١٥٣٢.٣٥	

المؤشرات العامة

سوق أبوظبي المالي

المؤشر العام	(-) ٢.٨٨٪
الشركات المرتفعة	(٣) شركات
الشركات المنخفضة	(٢٦) شركة
الشركات الثابتة	شركتان

سوق دبي المالي

المؤشر العام	(-) ٣.٩١٪
الشركات المرتفعة	شركة واحدة
الشركات المنخفضة	(٢٠) شركة
الشركات الثابتة	شركة واحدة



الاقتصاد والنفط وإيران أبرز مجالات التعاون بين دول الخليج والولايات المتحدة

يعتقد خبراء أن علاقة الولايات المتحدة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتقاطع، بصورة مباشرة، مع ثلاث قضايا رئيسية في الوقت الراهن، هي: الاقتصاد والنفط وإيران، وأن تكريس علاقة التعاون مع إدارة أوباما يمكن أن يسهم في حلّ مشكلات أخرى في لبنان وأفغانستان والعراق.

عبدالعزیز، في نهاية نوفمبر الماضي، بأن ٧٥ دولاراً سعر عادل للبرميل، كما تحاول السعودية، بوصفها أهم عضو في منظمة «أوبك»، وضع حدّاً للانخفاض المطرد في أسعار النفط. البعض اعتبر تراجع الأسعار خطوة إيجابية لا بد أن تلقى استحسان الدول المستهلكة، ولكن تهافتت الولايات المتحدة على النفط الرخيص يمكن أن تدفع أمريكا ضريبته من ناحية أخرى، مثل زيادة الاستهلاك وعدم وجود حافز كافٍ لدى الشركات العملاقة لضخ استثمارات ضخمة في هذا القطاع الحيوي، فضلاً عن تباطؤ عمليات البحث عن بدائل الطاقة. وذكرت المجلة أن رفع الأسعار يقتضي من الكويت وقطر والسعودية والإمارات ضرورة خفض الإنتاج، ولكن العواصم الخليجية حريصة على عدم إغضاب الولايات المتحدة، ما يعني أنها بحاجة إلى ضوء أخضر من واشنطن أولاً قبل اتخاذ أي إجراءات جديدة، وهو ما يجرّنا إلى القضية الثالثة المهمة: إيران.

- **إيران:** تعتقد المجلة أن الرؤية الجديدة التي أشير إليها مسبقاً، هي أن تلعب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دوراً محتملاً في ردم الهوة الحالية بين إيران والولايات المتحدة بسبب إصرار طهران على تطوير برنامجها النووي. فرفع أسعار النفط سيكون خطوة إيجابية في مصلحة إيران، بل وفي مصلحة دول لا ترحّب بالسياسة الأمريكية كثيراً، مثل روسيا وفنزويلا. ويعتقد البعض أن دول مجلس التعاون في وضع جيد يكتفيها من تشجيع إيران على انتهاج سياسة خارجية معتدلة (إن أرادت طهران زيادة الأسعار)، فضلاً عن تحقيق أهداف الطاقة الأمريكية على المدى البعيد.

ويرى البعض أن أي اتفاق بين دول «التعاون» والولايات المتحدة سيسهم في إعادة بناء العراق والتعجيل بالمصالحة الوطنية في لبنان وإعادة الاستقرار إلى أفغانستان.

تعتقد مجلة «ميد» المعنية بالشؤون الاقتصادية في الشرق الأوسط أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستركّز على ثلاث قضايا رئيسية: الاقتصاد والنفط وإيران، وهي قضايا تتقاطع مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مباشرة.

- **الاقتصاد:** إن الخبراء يرجّحون أن يبدأ أوباما ولايته بالتركيز على الاقتصاد، وتحسين الظروف المعيشية للشعب الأمريكي عن طريق تحديث البنى التحتية وإيجاد فرص عمل جديدة. هذه الخطة الجريئة ستكلفّ الخزانة الأمريكية ما يزيد على تريليون دولار، أي ما يعادل ٢٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي العالمي، لتكون بذلك أضخم برنامج رأسمالي في التاريخ الأمريكي وتاريخ العالم على الإطلاق. ويتوقع الخبراء أن تعطي خطة الإنقاذ الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي دفعة قوية (هي الرابعة) منذ بداية عام ٢٠٠٨:

* **الأولى** كانت عند تحديد قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى بقيمة تتجاوز قيمته أمام اليورو بأكثر من ١٠٪.
* **الثانية** تمثّلت في انهيار أسعار النفط بنسبة ٧٠٪.
* **الثالثة** هي خطة الإنقاذ الاقتصادي التي اقترحتها وزارة الخزانة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار.

هذه الإجراءات الأمريكية اعتبرها المحللون استثنائية في تاريخ الاقتصاد الأمريكي من أجل التعجيل بعودته إلى الانتعاش مجدداً. ومن الممكن أن توجّهات إدارة أوباما ستكون مختلفة عن توجّهات إدارة بوش، وهو ما يعني أن على دول مجلس التعاون طرح أسلوب رؤية جديدة وأسلوب جديد بما يتناسب والعصر الأمريكي الجديد. ويرى محللون أن احتفاظ دول المجلس بالدولار كعملة رئيسية مقابل عملاتها المحلية وترحيبها بدعم الاقتصاد الأمريكي يعني أن دول المجلس سيكون لها دور في خطط أوباما الاقتصادية الجديدة.

- **النفط:** صرح عاهل السعودية، الملك عبدالله بن



تضرّ المنتج والمستهلك معاً: مخاوف من كساد قطاع الطاقة بسبب تراجع أسعار النفط

برغم ترحيب الأمريكيين بتراجع أسعار البنزين في محطات الوقود فإن الخبراء يرون أن على الأمريكيين أن يفكروا مرتين. فالتراجع الشديد في الأسعار يعني أشياء كثيرة، مثل إلغاء مشروعات الطاقة الكبرى وإحجام شركات الطاقة الكبرى عن ضخّ استثمارات جديدة، وزيادة الاستهلاك مجدداً، والاستغناء عن بدائل الطاقة. كل هذا قد يُدخل صناعة النفط في نفق مظلم من الكساد. وهذا يتطلب موازنة العرض مع الطلب.

يتعلّمه الأمريكيون هو أن قوى السوق والشرق الأوسط هما اللذان يحدّدان أسعار البنزين في محطات الوقود، إلى حدّ كبير، وأن قوانين الكشف والتنقيب داخل الولايات المتحدة تتدخّل ولكن بنسبة ضئيلة للغاية. الظروف الحالية تخدم دعاة المحافظة على البيئة والسياسيين المعارضين لأي عمليات كشف أو حفر أو تنقيب في المحميات الطبيعية في آلاسكا. ولكن يُخشى أن يؤدي هذا التراجع في صناعة الطاقة إلى دخولها حالة من الكساد الفعلي. وليس سراً أن عدد الشركات التي بدأت في «تأجيل» مشروعاتها يتزايد يوماً بعد يوم، وأن السعودية والكويت والهند أجلت مشروعات لإقامة مصافي تكرير، وأن الدول المطلة على الساحل الإفريقي تعيد النظر في خططها الطموحة لتنفيذ مشروعات الطاقة. بل إن حالة الكساد تلك أصابت حقول النفط العاملة التي تحتفظ بحظوظ أفضل من غيرها في استرداد التكاليف التشغيلية، مثل حقل «باكن شيل» في ولاية «داكوتيا الشمالية» و«الرمال النفطية» في مقاطعة «ألبرتا» الكندية. ويتوقّع الخبراء أن تتراجع عمليات الحفر بنسبة لا تقل عن ٤١٪ العام المقبل. فما الحلّ إذا؟ يعتقد خبراء أن انهيار أسعار النفط لا يخدم أهداف المستهلكين والمنتجين، على حدّ سواء. فالرغبة في الحصول على أسعار وقود أقلّ تفرض بقاء الأسعار العالمية عند مستوى معقول كافٍ لتمكين الشركات العملاقة من الحصول على أرباح معقولة تحفّزها للاستمرار في مشروعاتها، مستقبلاً. وفي هذا ردّ كافٍ على هؤلاء الذين اتهموا «الأربعة الكبار» بالجشع والرغبة في تحقيق أرباح خرافية. كما أن تراجع أسعار النفط سيؤثر سلباً في مشروعات الطاقة البديلة التي قد تفقد جدواها الاقتصادية مع التراجع المطرد في أسعار الوقود الأحفوري.

قد يكون صحيحاً أن المستهلكين الأمريكيين يرقصون طرباً مع تراجع أسعار البنزين في محطات الوقود الأمريكية يوماً بعد يوم، حتى إن سعر الجالون أصبح يتراوح بين ١,٥٠ و ١,٧٠ دولار. ولكن السؤال المهم هو: هل يستمرّ هذا التراجع؟ وإلى متى؟

وذكرت مجلة «نيوز أوبزيرفر» أن من الطبيعي ألا تناسب مستويات الأسعار الحالية منظمة «أوبك» التي وجدت أنها فقدت ٧٠٪ من سعر النفط في غضون أسابيع قليلة. ولكن أخشى ما تخشاه المنظمة استمرار وتيرة التراجع، وهو ما يفسّر اجتماع المنظمة في القاهرة، الأسبوع الماضي، لبحث إمكانية خفض سقف الإنتاج بمعدل ٢,٢ مليون برميل يومياً، وهو ما قرّره «أوبك» بالفعل. الخفض جاء على أمل أن تؤدي هذه الخطوة إلى موازنة العرض مقابل الطلب، ومن ثمّ المحافظة على الأسعار من الانهيار.

ولكن خبراء الطاقة يرون أن خفض الإنتاج ليس ضماناً كافية لتحقيق هذا الهدف إذا استمرت فترة كساد الاقتصاد العالمي. مصدر آخر من مصادر القلق هو أن تراجع الأسعار قد يدفع مستويات الاستهلاك في الولايات المتحدة إلى التغيير كمّاً وكيفاً. فالمستهلك الأمريكي سرعان ما يعود إلى عاداته القديمة في الاعتماد على السيارة في تنقلاته، وربما التحول من الوقود العادي إلى الوقود ذي الأوكتين الأعلى.

ومن المؤكّد أن انخفاض أسعار النفط من أكثر المثبّطات التي يمكن أن تواجهها صناعة النفط والغاز، بدءاً من الكشف والتنقيب، مروراً بالتكرير وانتهاءً بالتسويق. وهذا يعني، في نظر البعض، كساداً في هذا القطاع الحيوي، وهو ما يعني أن على الأمريكيين أن يفكروا مرتين قبل أن يحتفلوا بتراجع الأسعار. الدرس القاسي الذي يجب أن



التوتر القائم بين الهند وباكستان... رصد للتطورات الأخيرة

يرى بعض المراقبين أن مسار العلاقات بين الهند وباكستان يبدو غير مطمئن بالنظر إلى التصعيد الحادث في الخطاب السياسي المتبادل بين الجانبين من ناحية، والإجراءات التي يتخذها الجانبان على الأرض من ناحية ثانية.

وكان المراقبون قد وصفوا التحضيرات الهندية بأنها تنم عن إمكانية شنّ حرب جديدة على باكستان يطلق عليها «الحرب الخاطفة»، حيث يمكن من خلالها استهداف ما يلي:

- المنشآت النووية الباكستانية في كل من «كهوتا» و«خوشاب».
- مقر قيادة المخابرات العسكرية.
- مقر الجيش الباكستاني في روالبندي.
- مقر الجيش والمخابرات والتنظيمات الجهادية في مناطق كشمير الباكستانية.
- مقر الجماعات الدينية والسياسية.
- مقر القنوات الإخبارية في كل من كراتشي وإسلام آباد.
- أهم الشخصيات السياسية والدينية والاجتماعية.

ويقول المراقبون، الذي استطلعت «ميديا لينك» آراءهم، إن الحرب الهندية المحتملة ستتنوع بين حرب تقليدية تشنها الهند على مناطق حدودية، خاصة منطقتي كشمير وسيالكوت، بينما ستتبعها بحرب من نوع آخر يقوم بها عملاء المخابرات الهندية من خلال عملائهم المدسوسين داخل المدن الباكستانية، حيث ستوكل إليهم مهمة الوصول إلى حافظ سعيد، ومسعود أظهر، وفضل الرحمان خليل، وفاروق كشميري، وسيد صلاح الدين، وإلياس كشميري، وهم جميع قادة التنظيمات المتشددة المطلوبة للهند، سواء من خلال اغتياالات منظمة أو عملية اختطاف ممكنة. وتقول مصادر متفرقة إن الحرب الهندية كانت متوقعة في الأسبوع الأول من ديسمبر ثم تم تأجيلها نتيجة ضغوط أمريكية وغربية على الهند لانتظار نتائج التحقيقات وعملية مطاردة باكستان لتنظيمات العمل المسلح والقبض عليهم. وتقول هذه المصادر إن الهند سوف لن تنتظر المزيد من الوقت وإنها شتشن عملية عسكرية خاطفة لإعادة الاحترام والهيبة إليها وإفهام باكستان أنها دولة قوية وليست ضعيفة.

يرصد تقرير نشرته خدمة «ميديا لينك» الباكستانية سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الهند ضد باكستان، وهي إجراءات وصفها بعض المراقبين بأنها مقدمة لشنّ حرب جديدة. وتمثلت الإجراءات الهندية في ما يلي:

- إلغاء المفاوضات مع باكستان إلى أجل غير معروف، وتمّ خلالها تجميد جميع لجان العمل المشترك بين البلدين حول المياه والحدود.
- تجميد التعاون التجاري بين البلدين وإلغاء جميع الزيارات المقررة بين وزراء التجارة في الدولتين، إلى جانب وقف الصفقات التي تمّ التوصل إليها بين البلدين، من بينها صادرات تبلغ قيمتها ٣٠ مليون طن من الشاي كانت ستصدرها الهند إلى باكستان.
- تجميد عملية السلام بين البلدين وعملية إعادة الثقة بينهما، وإلغاء جميع البرامج التي كانت مقررة بين البلدين في إطار إعادة الثقة واستئناف عملية السلام.
- وقف جميع أشكال التعاون الثقافي والفني والرياضي بين البلدين، وإلغاء خطط التعاون الرياضية والفنية.
- استدعاء الهند جميع سفرائها في العالم لعقد اجتماع الهدف منه وضع برنامج سياسي لتضييق الخناق على باكستان.
- اجتماع لجنة الدفاع الهندية مرتين منذ أحداث بومباي في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨، بحضور قادة القوات المسلحة وأجهزة المخابرات الهندية إلى جانب وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والقيادات الحربية المتخصصة.
- إعلان حالة الطوارئ في صفوف الجيش الهندي المرابط على مناطق الحدود مع باكستان وإنشاء «غرفة الحرب أو العمليات» في مقر رئيس الحكومة وإرسال المزيد من التعزيزات العسكرية وإنشاء ٩ مراكز للرادار على الساحل الهندي للتحضير لعمل عسكري وشيك على باكستان.



أبعاد قرار حكومة المالكي إخراج «مجاهدي خلق» من العراق

دفع قرار الحكومة العراقية إبعاد منظمة «مجاهدي خلق» المعارضة للنظام الإيراني عن العراق، تساؤلات أوساط سياسية عن مصير أعضاء المنظمة وموقفهم من هذا القرار، في ظل مواجهتهم تهديدات إيرانية مستمرة.

منذ الأيام الأولى للغزو الأمريكي للعراق. * هناك من يرى أن توقيت حكومة بغداد ودوافعها لاتخاذ هذا القرار، جاء بسبب ما يتردد من تأكيدات بإخراج منظمة «مجاهدي خلق» من لوائح المنظمات الإرهابية لدى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو أمر إذا ما تحقق، كما حدث عندما شطب مجلسا العموم واللوردات البريطانيان اسم المنظمة من قوائم المنظمات الإرهابية لديها، فإن ثمة إخراجاً سيواجه الحكومة العراقية، ولا سيما أن مثل هذا القرار الأوروبي والأمريكي سيعطي «الشرعية» للمعارضة في مقاومتها النظام الإيراني من جهة وحمايتها من أي تهديدات محتملة بإرغامها على المغادرة من العراق من جهة ثانية، حيث ستندرج مثل هذه الإجراءات ضمن معايير «انتهاك حقوق الإنسان»، الأمر الذي يمنع العراق من اتخاذ مثل هذا القرار في المستقبل، خاصة أن الأمم المتحدة حذرت بغداد من مغبة تسليم المعارضة إلى طهران.

* مراقبون يرون أن عدداً من المسؤولين العراقيين الموالين لإيران يسعون إلى الضغط على الحكومة بتسليم المعارضة أو طردها، بسبب رغبة إيران من جهة، وتحديداً لبعض السياسيين العراقيين الذين تربطهم علاقات واسعة مع قادة «مجاهدي خلق».

* أيضاً، هناك محللون يعزون قرار الحكومة العراقية هذا إلى تلقي الأخيرة الضوء الأخضر، إن صح التعبير، من واشنطن لتنفيذ تهديدها إزاء «مجاهدي خلق»، وذلك ضمن ترتيبات جديدة تسعى إلى تنفيذها القوات الأمريكية، بعد توقيعها «الاتفاق الأمني»، خاصة أن معسكر «أشرف» الذي يتمركز فيه نحو ٣٥٠٠ من المعارضة الإيرانية في محافظة ديالى (٦٥ كم شرق بغداد) كان ولا يزال تحت حماية القوات الأمريكية بعد أن جردته من السلاح.

أكد مستشار الأمن القومي العراقي، موفق الربيعي، أن الحكومة العراقية تصرّ على طرد آلاف عدة من الإيرانيين الذين يشكلون قوات منظمة «مجاهدي خلق» المعارضة للنظام الإيراني من العراق، قائلاً إن على أعضاء المنظمة المتمركزين في معسكر بالقرب من الحدود الدولية مع إيران، إما الرجوع إلى إيران أو الذهاب إلى أي دولة أخرى، مشيراً إلى أن وفداً أمنياً زار معسكر المعارضة الإيرانية وأبلغهم ضرورة مغادرة العراق إلى بلد ثالث، وأن البقاء في العراق ليس «خياراً» بالنسبة إليهم، يأتي هذا في غمرة تأكيدات عن زيارة مرتقبة لرئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، إلى طهران قريباً، في وقت حذرت منظمات إنسانية من مغبة قيام الحكومة العراقية بتسليم أعضاء «مجاهدي خلق» إلى إيران، حيث سيؤدّي ذلك إلى إعدامهم بسبب عدم وجود «قضاء عادل فيها»، على حدّ قول المنظمة. محللون سياسيون يرون في تهديد الحكومة العراقية الجديد إلى «مجاهدي خلق» وفي توقيتته أبعاداً سياسية، من أبرزها:

* إن الموقف العراقي هذا يأتي بعد أسابيع من توقيع الحكومة العراقية اتفاقاً أمنياً مع الولايات المتحدة، يتمّ بموجبه تسليم ملفات أمنية مهمة إلى حكومة بغداد مطلع العام المقبل، ولهذا فإن الأخيرة يبدو أنها تمهّد الإجراءات لمغادرة المعارضة الإيرانية إلى خارج الحدود من الآن.

* مراقبون سياسيون يعزون توقيت قرار الحكومة العراقية، قبيل زيارة المالكي لإيران إلى تظمين الأخيرة بأن بغداد حريصة على علاقات جيدة مع طهران، ترفض في الوقت نفسه وجود أي عناصر من «مجاهدي خلق» يمكن أن تهدّد الأمن الوطني الإيراني، فضلاً عن إثبات حسن النوايا تجاه حكومتها، ولا سيما أن إيران ما انفكت تطالب الحكومة العراقية بتسليم عناصر «مجاهدي خلق» لسلطاتها الأمنية



على خلفية تدهور علاقات القاهرة مع «حماس» وإيران: دلالات التوتر المصري-السوري

تشهد العلاقات المصرية-السورية في الفترة الأخيرة مرحلة جديدة من التوتر، على خلفية اعتصام أمام السفارة المصرية في دمشق للمطالبة برفع الحصار عن غزة، ترافق ذلك مع تراشق إعلامي. ويرى بعض المراقبين أن هذا التوتر يرتبط باتهامات مصرية لدمشق بإفشال المصالحة بين «فتح» و«حماس».

يسعى إلى قلب الحقائق من خلال تخوين مصر. في سياق ذلك، أثرت تساؤلات واسعة حول الأسباب التي زادت من حدة التوتر بين القاهرة ودمشق في الآونة الأخيرة. أشارت بعض المصادر إلى أن من بين هذه الأسباب: أولاً: فشل الجهود المصرية في المصالحة بين «فتح» و«حماس»، بعد أن أجرت مشاورات مكثفة مع الطرفين، وقامت بإعداد مسودة اتفاق طرحته على الفصائل الفلسطينية كافة، تمهيداً للتوقيع عليه في القاهرة، في حال التوصل إلى تسوية بين الأطراف كافة. ولكن رفض «حماس» الحضور في اللحظات الأخيرة بعد مطالبتها بالإفراج عن المعتقلين في الضفة، ورفض «فتح» ذلك، أثار استياء القاهرة ووجهت انتقادات شديدة إلى «حماس» نتيجة لرضوخها لإملاءات خارجية في هذا الشأن. وقد أشار المتحدث باسم الخارجية المصرية، إلى ذلك، حيث اتهم قوى كثيرة في الشرق الأوسط بأنها تعمل بشكل سلبي، وتريد استمرار جرّ الأمور إلى المواجهة والتصعيد، لأن لها مصالحها في ذلك. كما اعتبر أن السبب وراء فشل جهود استئناف التهدئة يرجع إلى سهولة إفساد الجهود، وعرقلة أي مسيرة للتهدئة. وقد أشار بعض المحللين إلى أن هذا الكلام موجه إلى سوريا، التي تحتضن قادة «حماس».

ثانياً: تدهور العلاقات المصرية-الإيرانية، حيث اعتبرت القاهرة أن تنظيم تظاهرات ضد البعثة المصرية في طهران ما هو إلا محاولة مرفوضة للمزايدة على دورها في القضية الفلسطينية، ووجهت انتقادات شديدة إلى إيران. وأشار بعض المراقبين إلى أن إيران ترى في مشاركة مصر ودول عربية أخرى في الاجتماع الذي عقد، مؤخراً، في الأمم المتحدة مع مجموعة (١+٥) لمناقشة الملف النووي الإيراني، محاولة للحد من نفوذها في المنطقة واستجابة للمطالب الغربية بممارسة ضغوط عليها في ملفها النووي.

يسود العلاقة بين القاهرة ودمشق، في الوقت الراهن، توتر شديد، ظهرت بوادره بشكل صريح من خلال مظاهر عدة، أولها، تنظيم تظاهرات واعتصامات مناهضة لمصر في سوريا وجنوب لبنان، حيث نظم عشرات الفلسطينيين والسوريين اعتصاماً أمام السفارة المصرية في دمشق، الأحد الماضي، للمطالبة بكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وفتح معبر رفح الحدودي مع مصر. وقد سلم المعتصمون السفارة المصرية في سوريا رسالة موجهة إلى الرئيس المصري، ناشدوه فيها العمل الفوري لرفع الحصار وإرسال مساعدات إلى القطاع، وعدم الاستجابة للضغوط الأمريكية. وسبق ذلك مشاركة عشرات الآلاف في تظاهرة دعا إليها «حزب الله»، الذي يحظى بدعم سوري وموالات إيران، في الضاحية الجنوبية لبيروت للتنديد بالحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، كما شهدت مناطق لبنانية أخرى تظاهرات واعتصامات أخرى للغاية نفسها. أما المظهر الثاني فقد جاء من القاهرة، التي اعتبرت أن الهجوم الإيراني-السوري، ومحاولة تحميلها مسؤولية الحصار المفروض على قطاع غزة، محاولة مغرضة لتشويه دورها في القضية الفلسطينية. وقد أوضح حسام زكي، المتحدث باسم الخارجية المصرية، أن مشكلة المعابر، وتحديدًا معبر رفح، ومحاولات الزج بمسؤولية مصر في هذا الموضوع، والتلميح بأن مصر عليها مسؤولية ما في تضيق الحصار على غزة، هو أمر مرفوض شكلاً وموضوعاً، ومن الناحية القانونية بالأساس، لأن هذا الكلام يصب في اتجاه كل من يروج فكرة إلقاء مسؤوليات الاحتلال من على عاتق قوة الاحتلال إلى عاتق الجار المتاخم لقطاع غزة وهو مصر. في حين كان الهجوم الإعلامي المصري على إيران وسوريا و«حماس». المظهر الثالث، في سياق هذا التوتر، حيث أطلقت بعض الصحف المصرية على هذا المثلث «محور الشر الجديد»، واتهمته بأنه



محللون: باكستان تعاني أوضاعاً اقتصادية وأمنية وسياسية تنذر بالانهيار

أصبحت باكستان خطراً يهدّد منطقة جنوب آسيا بكاملها بسبب المهدّدات الداخلية التي تواجهها حكومة الرئيس آصف علي زرداري.

* انقسام الجيش: الجيش الباكستاني، الذي ظلّ، على مدى سنوات طويلة، مؤسسة تتّسم بالاستقرار والفعالية، بات يعاني الانقسام أيضاً. إذ هناك من يرى داخل الجيش أن ثمة أرضية مشتركة مع الولايات المتحدة في مواجهة التطرّف، وهؤلاء ينظرون إلى الجماعات الدينية المتطرّفة كخطر يهدّد أمن باكستان ويهدّد مستقبلها كدولة قومية. وفي الطرف الآخر هناك من يعتقدون بأن الجيش الباكستاني أصبح «أداة في حرب جورج بوش ضد الإسلام». ولدى هؤلاء تعاطف قوي مع الجماعات الإرهابية، مع ملاحظة أن كثيراً من هذه الجماعات شكّلها الجيش الباكستاني بمساعدة أمريكية لمواجهة السوفييت في السابق، ولا تزال تعتبر في نظرهم رصيداً مهماً.

* دولة هشّة: جاء في التقرير، أيضاً، أن الضعف الاقتصادي والانقسام وتباين المواقف تجاه كثير من القضايا جعل من باكستان دولة هشّة. وهذا يعني أن هشاشة الدولة والمجتمع وانقسامهما في باكستان يقلّلان من خيارات الهند والولايات المتحدة، اللتين تسعىان إلى محاربة الإرهاب الذي ينطلق من داخل الأراضي الباكستانية. حكومة زرداري، التي تعاني الضعف، تسعى جاهدة إلى التعاون مع كل من الولايات المتحدة والهند، إلا أن احتمالات فعاليتها تظلّ ضعيفة. بصورة عامة، لا تتمتع حكومة زرداري بالصدقية ولا تملك تفويضاً بتطبيق إصلاحات في الجيش أو إعادة هيكلته. لذا فإن الخيار الأفضل، حسبما جاء في التقرير، هو عمل واشنطن ونيودلهي، كل على حدة، للمساعدة في إصلاح الجيش الباكستاني وتطهيره، على أساس استراتيجية من مسارين، الأول باتجاه العمل مع الحكومة المنتخبة لمحاربة التطرّف في المجتمع المدني، والثاني، العمل مع الجيش لتطهيره من المتعاطفين مع الجماعات المتطرّفة.

لم تصل باكستان، بعد، إلى مرحلة الانهيار الكامل، لكنها أصبحت على وشك الوصول إليها إذا استمرت الأوضاع فيها كما هي عليه الآن، حسبما جاء في تقرير نشرته مجلة «ذا جلوباليسست». يشير التقرير إلى أن باكستان تواجه وضعاً اقتصادياً صعباً، في الوقت الراهن، ومن المقرر أن يُشطب اسمها بنهاية هذا الشهر من «مؤشر الأسواق الصاعدة»، بسبب تراجع ثقة المستثمرين. كما أن الحكومة الباكستانية لم تتوصّل، بعد، إلى صياغة خطة لإنقاذ اقتصادها من آثار الأزمة المالية العالمية. تلقت باكستان، التي يعيش ربع سكانها تحت خط الفقر وبها نحو ٤ ملايين عاطل عن العمل، مبلغ ٣,١ مليار دولار من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لمساعدتها في جهود الإنقاذ الاقتصادي، لكنها في حاجة إلى ٧,٦ مليار دولار إضافية بسبب تراجع احتياطياتها من النقد الأجنبي بنسبة ٧٥٪، فضلاً عن وصول نسبة التضخم إلى ١٢٪.

* حكومة مركزية ضعيفة: الحكومة الباكستانية لا تزال عاجزة عن ممارسة سيادتها داخل حدودها، حيث تمارس الجماعات المسلّحة العنف والاعتقال وتشن حملات إرهاب دولي دون رادع. يضاف إلى ذلك أن الأراضي الباكستانية أصبحت تشهد عمليات عسكرية تنفّذها دول، وغالباً ما تصبح الدولة بمنزلة «متفرج» على الحرب التي تدور بين الجماعات الدينية المتطرّفة والقوات الغربية داخل حدودها. كما وصلت الحرب، الآن، إلى حدود المدن، ولم تعد مدن مثل بيشاور وإسلام آباد في مأمن منها. فضلاً عن أن الدولة نفسها منقسمة، ويظهر ذلك واضحاً في الشقة الواسعة بين أجهزة الأمن والساسة المنتخبين. الجيش الباكستاني لا يثق من جانبه بالسياسيين، والسياسيون يمارسون حداً أدنى من السيطرة على الجيش. ويمكن القول هنا إن ركيزتين أساسيتين في الدولة الباكستانية فقدتا شرعيتيهما ولم تعد أي منهما تتمتع، حالياً، بثقة أو احترام الباكستانيين. الجيش يشعر أنه في موقف حرج لأنه يشنّ حرباً على شعبه، والسياسيون باتوا محلّ ازدراء واستخفاف بسبب ما يعتبره كثير من الباكستانيين إذعائاً وخضوعاً للهند والولايات المتحدة.

خطة فرنسية للسلام في الشرق الأوسط

ذكرت صحيفة «لوفيجارو» أن فرنسا قدّمت، أوائل الشهر الجاري، إلى شركائها الأوروبيين «أفكارها المبتكرة» لعقد اتفاقية سلام إسرائيلية-فلسطينية. وقد ناقش وزراء الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي الخطة الفرنسية، دون تبنيها، خاصة بسبب التحفظات الألمانية. وتعتزم باريس تسليم هذا المقترح إلى التشيك الذين سيخلفونها في رئاسة الاتحاد الأوروبي. «فأوباما لن يكون وحده، إذا قرّر الأمريكيون مواصلة التزاماتهم»، بحسب ما أكّده مصدر دبلوماسي، في بروكسل وكشف لصحيفة «لوفيجارو» عن مضمون الخطة. فباريس تركت، طوعاً للإسرائيليين والفلسطينيين، التفاوض بشأن حدود الدولة الفلسطينية المقبلة، مفضّلة تركيز جهودها على الخلافات الأخرى، في نزاعهما القديم. أما عن وضع القدس فقد تضمنت الخطة الفرنسية الوصول إلى الأماكن المقدسة في المدينة من خلال شركة سياحية دولية في المدينة القديمة التي هي مقر المسجد الأقصى (الإسلامي) وكنيسة القيامة والقبر المقدس وحائط المبكى (اليهودي). ومن أجل أن تصبح القدس «عاصمة دولتين»، كما طالب بذلك نيكولا ساركوزي في يونيو الماضي أمام الكنيست، فقد كان لباريس الاختيار بين تصوّرين: «عاصمة مقسومة إلى شطرين» (كما كان الحال قبل حرب عام ١٩٦٧): لكن بناء العديد من المستوطنات حول الجزء الشرقي الفلسطيني يجعل هذا الاختيار غير قابل للتنفيذ. وهنا تأتي الفكرة الثانية المتمثلة في جعل القدس «عاصمة مفتوحة» بسطنتين سياديتين وإدارتين بلديتين. لكن «لو تركنا الفلسطينيين والإسرائيليين وجهاً لوجه في القدس فذلك لن يكون ممكناً»، بحسب دبلوماسي أوروبي. وللالتفاف على هذه العقبة تقترح باريس تشكيل لجنة اتصال دولية تتولّى النظر في مسائل البنى التحتية (كهرباء، ماء، هاتف) في القطاعات الفلسطينية بالقدس الشرقية، التي ستبقى «معزولة» بعد توقيع اتفاق السلام. اللاجئون تقترح باريس إقامة وكالة دولية مكلفة التعويض عن أضرار فلسطينيي الشتات، الذين لا يعودون لا إلى إسرائيل ولا إلى فلسطين.

الحوار اللبناني في ضوء المستجدات

تأتي جولة الحوار الوطني اللبناني التي بدأت أعمالها، أمس، في ظلّ مستجدات لا يمكن تجاهلها أو التقليل من آثارها في مواقف المتحاورين، بعضها خارجي والآخر داخلي. وقبل استعراض هذه المستجدات ينبغي الإشارة إلى أن مجرد الحوار، يعني أن بعض القضايا ما زالت محلّ خلافٍ جوهري بين الأطراف، ولعل أبرز موضوعات الخلاف تكمن في «الاستراتيجية الدفاعية» و«سلاح المقاومة». وينقل الكاتب، إميل خوري، في صحيفة «النهار» عن مسؤول أمني لبناني رفيع المستوى قوله «يجب عدم التلهّي في جلسات الحوار بمناقشة موضوع «الاستراتيجية الدفاعية» إنما البحث مع سوريا، وعلى مستوى رفيع المستوى، السياسة الواجب انتهاجها مع إسرائيل. أهي سياسة المفاوضات السلمية لنذهب إليها معاً، أم سياسة الحرب لنذهب إليها معاً أيضاً».

* الاتفاق على بدء العلاقات الدبلوماسية بين لبنان وسوريا لأول مرة في تاريخ العلاقات واقتراب تبادل السفراء بينهما.

* اقتراب موعد انتهاء التحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، وبدء المحكمة الدولية الخاصة عملها في شهر مارس المقبل. هذا الأمر ربما سيكون له أثر على مواقف حلفاء سوريا المتهمة الأولى في الجريمة على الأقل، من وجهة نظر بعض القوى اللبنانية.

* ترقّب مختلف القوى اللبنانية انتخابات الربيع المقبل لإعادة صياغة معادلة القوى والتوازنات الداخلية في لبنان، وتعليقاً على ذلك يرى البعض أن جولة الحوار الوطني ليست جدية، وإنما هي مجرد تقطيع للوقت قبل الانتخابات النيابية المقبلة.

* السخاء الذي تبديه بعض الدول الكبرى في تسليح الجيش اللبناني وبأسلحة متطورة لم يسبق أن امتلكها الجيش اللبناني، وأبرز ما في ذلك موقفا روسيا والولايات المتحدة، وحتى إيران، من تقديم عروض للبنان للتزوّد بأسلحة متطورة، أهمها طائرات الـ «ميج ٢٩» ودبابات أمريكية. أما أبرز المستجدات الدولية فتتمثل في التغيّر الوشيك للإدارة الأمريكية، وانشغال إسرائيل بالتحضير لعملية عسكرية، والإعداد لمواجهة محتملة مع إيران، والانفتاح الأوروبي على سوريا.

بريطانيا ومكافحة الإرهاب والبحث عن دور دولي

زيارة رئيس الوزراء البريطاني، جوردون براون، مؤخراً، لكل من الهند وباكستان، والتي وصفت بأنها هدفت إلى نزع فتيل الأزمة بين البلدين بعد تفجيرات مومباي، أبرزت أهمية شبه القارة الهندية في استراتيجية بريطانيا الباحثة عن دور عالمي وإقليمي في أوروبا. وكان براون وفقاً لـ «بي بي سي»، قد عرض مساعدة كل من باكستان والهند في مجال «محرابة الإرهاب»، حيث أعلن مجالات التعاون بين بلاده والهند وباكستان ومن بينها مشروع مشترك بين بريطانيا وباكستان بكلفة ٨,٥ مليون دولار تموّلها بريطانيا في مجال التعليم لمنع نشر أفكار التطرف، وذلك في تقديم المساعدة لباكستان في تفكيك المتفجرات وأمن المطارات بهدف «تخطيم السلسلة الإرهابية التي تربط المتطرفين في جبال أفغانستان وباكستان ولندن». زيارة براون هذه وعرض المساعدة على الدولتين يعبر عن عاملين أساسيين: أولهما، سعي بريطانيا إلى لعب دور دولي. وثانيهما، تأثير تزايد الإرهاب في تلك المنطقة وارتباطه بالأمن القومي البريطاني. أما فيما يتعلق بالسعي إلى لعب دور دولي، فقد تبدّى في طرح حلول للاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة الاقتصادية، ومحاولة البروز أمام الشارع البريطاني كحكومة قوية ليس على المستوى الداخلي فقط، بل على المستوى الدولي أيضاً، كما نقل موقع «إيه بولتيكس»، حين قال: «هناك سلسلة من الإرهاب تبدأ من الجبال الأفغانية والباكستانية وتعبر أوروبا، وقد تصل بسهولة إلى شوارع بريطانيا»، وإذا ما كان تأثير تزايد الإرهاب يدفع معظم الدول من أن تبدي خشيتها إلا أن بريطانيا، وفي ظل وجود جالية باكستانية كبيرة (أكثر مسلمي بريطانيا من باكستان)، ومنها خرج معظم المتهمين بقضايا الإرهاب، وبالتالي هو ما دفع براون إلى أن يصرّح بأن «ثلاثة أرباع المخططات الإرهابية الخطرة التي تحقق فيها الشرطة البريطانية لها علاقة بتنظيم «القاعدة» في باكستان، بشكل يشير إلى تزايد الخشية على الأمن القومي البريطاني مما يحدث في شبه القارة الهندية.

الرهان الوحيد لإطاحة نجاد

ضغوط قوية لإقناع خاتمي بالترشح للانتخابات

ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز»، في تقرير لها، أن الرئيس الإيراني السابق، محمد خاتمي، يستقبل عشرات الزوّار الإيرانيين الذين يسافرون من مختلف مناطق البلاد إلى طهران للتعبير عن احترامهم له. ويجلس الزوّار على السجاد في غرفة المعيشة الفسيحة، وهم على اختلاف مراتبهم الاجتماعية، متّحدين في مطلبهم: إنهم يريدون أن يرشح خاتمي نفسه لمنصب الرئيس في انتخابات يونيو المقبلة، ووضع نهاية لعهد الرئيس محمود أحمدي نجاد. ولكي يجعلوه يترشح، تمّ تكثيف الضغط، في الأسابيع الأخيرة، على خاتمي، الذي شغل منصب الرئيس لفترتين قبل الرئيس محمود أحمدي نجاد. وكان يفد على مكتبه عشرات الأشخاص من المحافظات عبر إيران، بحجة أنه السياسي الوحيد الذي يتمتّع بما يكفي من الدعم الشعبي لهزيمة أحمدي نجاد، الذي من المتوقع أن يرشح نفسه، على الرغم من أنه لم يعلن ترشيحه بعد. ويضمّ هؤلاء المتجمعون العديد من الإصلاحيين البارزين، بل وبعض السياسيين المحافظين أيضاً. وفي اجتماع حضره مراسل «فايننشال تايمز»، هذا الشهر، قال أحد النواب لخاتمي إنه إذا قرّر عدم خوض الانتخابات، فإنه يكون بذلك يتجاهل رغبات الطلاب والنساء والعمال. ويقول خاتمي لزوّاره إنه إذا كان متردداً حتى الآن، فليس لأنه خائف من التحدّي. بل يقول إنه لا يسعى إلى حياة مريحة، غير مثيرة للجدل. إنه يريد ببساطة التأكّد من أن ترشيحه سيكون مساعداً، بدلاً من أن يؤدي إلى تفاقم مشكلات البلاد. رسمياً، أمام خاتمي حتى إبريل لتسجيل نفسه كمرشح، لكنه من المتوقع أن يتخذ قراره في وقت أقرب بكثير. وعلى الرغم من أن بعض القريبين منه يقولون إن الضغط الممارس عليه لتقديم ترشيحه لا يُطاق، فإن إجماع خاتمي نابع من خبرته المضطربة خلال الولايتين اللتين مرّ بهما في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٥.

خطط لتطوير القوة الجوية الروسية

ذكرت صحيفة «نوفي إيزفستيا» أن أفاق خطة بناء القوات الجوية مرسومة حتى عام ٢٠١٦، وأهم ما يمكن الإشارة إليه هو تزويد القوات الجوية بمعدات وأسلحة جديدة ومحدثة وتطوير البنية التحتية، حيث تخطط روسيا لزيادة الإمكانيات العملية الخاصة بالتصدي للعدوان المحتمل في الاتجاهات الخطرة على حساب الاحتفاظ بقدرات الوسائل الجوية الخاصة بالردع النووي وزيادة عدد وحدات التأهب الدائم. وفي هذه الفترة لا يتم تغيير البنية التنظيمية والقوام القتالي للقوات الجوية التي ستلعب، بحسب اعتقاد الخبراء، دوراً مهماً في ضمان أمن روسيا وقت السلم والحرب. ويتم، الآن، العمل في روسيا الاتحادية على تصميم مجمع جوي مستقبلي خاص بالطيران بعيد المدى يكون بمقدوره حل المهام في الحرين التقليدية والنوية وإنزال ضربات بشكل مفاجئ وخفي. ومن المخطط للمجمع المذكور أن يتفوق على المجمع الأمريكي «بي ١ بي». كما يتم العمل على تصميم طائرة مقاتلة مستقبلية متعددة الأغراض، مثل ضرب الأهداف في المعركة الجوية القريبة من جميع الاتجاهات، واستخدام الأسلحة متعددة القنوات، وإمكانية مهاجمة أهداف جوية وأرضية بواسطة الأسلحة عالية الدقة في آن واحد وبفعالية وأمان عاليين، الأمر الذي يجعلها تتفوق على «إف ٣٥». ويتم، أيضاً، تصميم طائرة النقل العسكري من جيل جديد «إيل ١١٢ إف» التي تتصف بالمقارنة مع سابقتها بإمكانات واسعة في نقل نماذج خفيفة من الأسلحة والمعدات الحربية وإنزالها، وهي اقتصادية جداً بالوقود، بالإضافة إلى سعرها المنخفض. ويتم العمل، أيضاً، على تصميم طائرة نقل عسكري متوسطة المدى تحظى باهتمام الهند. وتتصف هذه الطائرة بأنها قادرة على نقل الأسلحة والمعدات من مسرح العمليات العسكرية إلى نقطة أخرى ونقل نماذج مستقبلية من المعدات الحربية مثل عربة المشاة القتالية «بي إم إم ٣» وعربة الإنزال القتالية «بي إم دي ٣» وتخفيض زمن إيصال الشحنات إلى أهدافها. وتتماشى هذه الطائرة مع المعايير العالمية من حيث اقتصاد الوقود.

خيارات أوباما تجاه إيران

كتب حسين العسكري، أستاذ الأعمال التجارية الدولية والشؤون الدولية في جامعة «جورج واشنطن»، مقالاً نشرته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» تحت عنوان «خيارات أوباما تجاه إيران»، ذكر فيه أن سياسات الرئيس الإيراني، محمود أحمدني نجاد، وانخفاض أسعار النفط قد تدفع إيران نحو انهيار اقتصادي محتوم، الأمر الذي يزيد من أثر العقوبات الاقتصادية ويخفف الضغط عن الولايات المتحدة. ويضيف الكاتب أن خبراء السياسة الخارجية يضغطون على أوباما ليتحرك سريعاً ليفي بما وعد به من الشروع في دبلوماسية شديدة الوطأة مع إيران. حيث فضل أوباما أولاً أن يأخذ نفساً عميقاً ويسمح للأزمة الاقتصادية أن تشدّ وطأتها على إيران قبل الشروع في أي عمل جاد. وقد تحول المشهد السياسي في إيران خلال الأشهر القليلة الماضية، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة الكثير من الخيارات التي لم تُفتح أبداً من قبل منذ ثورة عام ١٩٧٩، فسياسة الرئيس الإيراني، محمود أحمدني نجاد، وانخفاض أسعار النفط بصورة لم يسبقها مثيل منذ انهيار السوق النفطية، دفعت إيران إلى انهيار اقتصادي حتمي، والآن تجد إيران نفسها في وضع غير مستقر مع الوضع المالي للنفط، حيث تدنّى سعر البرميل. ومن المتوقع أن تنخفض الأسعار حتى يصل سعر البرميل إلى ٣٠ أو ٤٠ دولاراً، خلال العامين المقبلين، الأمر الذي سيصبح بمنزلة ضربة قاضية للنظام الإيراني. ومن ثم فبناء على ما تفرضه الأوضاع الحالية فإنه لا توجد حاجة ملحة لأن يشرع أوباما، الآن، في التفاوض مع إيران. فبعد كل شيء إيران ليست قوة عظمى. فإجمالي الناتج القومي أدنى من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٪. كما أن جيشها ضعيف، فقد حاربت إيران صدام حسين لمدة ثماني سنوات، لكنها لم تتمكن من التوغّل في العراق حتى ١٠٠ ميل. ومن ثم فهي لا تمثل تهديداً عسكرياً للولايات المتحدة وإسرائيل. فكل ما تستطيع إيران فعله هو تأجيل النيران ضد مصالح الولايات المتحدة من خلال عملاء مثل «حزب الله» و«حماس». ومن ثم فلا توجد حاجة ملحة لكي تندفع إدارة أوباما إلى التفاوض مع إيران، لأن ذلك سوف يؤدي إلى انتزاع تنازلات غير ضرورية من الولايات المتحدة.

«تويوتا» تعلن خسائر للمرة الأولى في ٧٠ عاماً

أعلنت شركة «تويوتا»، وهي أكبر شركة يابانية وإحدى أكبر شركات صناعة السيارات في العالم، أنها تكبدت هذا العام خسارة كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وأظهرت المعلومات التي نشرتها «تويوتا» يوم الإثنين أن خسائرها للعام المالي الذي ينتهي في مارس ٢٠٠٩ ستكون كبيرة، ويذكر أنها المرة الأولى في أكثر من ٧٠ عاماً التي تعلن فيها «تويوتا» خسارة. وتشير المعلومات إلى أن سبب الخسائر هو انخفاض الطلب على السيارات، ما أدّى إلى إعلان الشركة اليابانية نيّتها تسريح موظفين. ويقول المراقبون إن هذه المعلومات سوف يكون لها وقع كبير في مجال الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم التي تتعاقد مع «تويوتا» وتصنع لها قطعاً لسياراتها. وتأتي هذه المعلومات في أعقاب إعلان اليابان، مؤخراً، تسجيل ميزانها التجاري عجزاً بقيمة ٢,٥ مليار دولار في شهر نوفمبر الماضي. وقالت وزارة المالية اليابانية إن صادرات البلاد في هذا العام انخفضت بنسبة ٢٦,٧٪ عما كانت عليه العام الماضي. وأعدت الوزارة سبب ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة اليابانية أمام العملات الأخرى، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدّت إلى انخفاض الطلب على السلع. يذكر أن الاقتصاد الياباني عرف بتسجيله، باستمرار، فائضاً في الميزان التجاري. وقد انخفضت نسبة الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة ٣٣,٨٪، وهو رقم قياسي، أما باتجاه دول الاتحاد الأوروبي فقد كان الانخفاض بنسبة ٢٤,٥٪ وهو الأكبر منذ عام ١٩٩٥.

تشيني: حل أزمة السيارات سيؤول في نهاية المطاف إلى أوباما

قال نائب الرئيس الأمريكي، ديك تشيني، إن حل الأزمة التي يواجهها قطاع صناعة السيارات في الولايات المتحدة سيؤول في نهاية المطاف إلى إدارة أوباما الجديدة. وقال تشيني إنها مشكلة صعبة، مؤكداً أن الرئيس جورج بوش بذل قصارى جهده لإدارتها. ولم يصدر الرئيس بوش أوامره بإنقاذ هذا القطاع عبر تقديم قروض قيمتها ١٧,٤ مليار دولار إلا يوم الجمعة الماضي. وجاءت هذه المساعدات مشروطة بتنزلات قاسية من قبل شركات صناعة السيارات وعمالها. ويقول تشيني إن القروض ما هي إلا خطة قصيرة المدى. وأضاف نائب الرئيس الأمريكي أن تلك الأزمة مشكلة سيتعين على باراك أوباما التعامل معها بعد تولّيه مهام الرئاسة في العشرين من يناير المقبل.



«المركزي المصري» لن يخفّض أسعار الفائدة إلا في الوقت المناسب

قال «البنك المركزي المصري»، يوم الأحد الماضي، إنه ليس ضد تخفيف السياسة النقدية لكنه لن يفعل ذلك إلا في الوقت المناسب، ما أثار تكهنات بأنه قد يترك أسعار الفائدة الأساسية لليلة واحدة دون تغيير، هذا الأسبوع. وقال محافظ «البنك المركزي»، فاروق العقدة، في مؤتمر صحفي إن البنك يتوقع أن يبدأ التضخّم في التراجع إلى معدلات مقبولة في يناير، ما يجعل لجنة السياسات النقدية في وضع يتيح خفض الأسعار. وأضاف العقدة أيضاً أن احتياطات العملات الأجنبية انخفضت في نوفمبر للمرة الأولى في أربع سنوات. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً بنسبة ٤٤٪ في الربع الأول من العام المالي الجاري ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع اتساع الأزمة المالية العالمية، وتضخمت محفظة الاستثمارات المغادرة في الربع الأول إلى نحو ٣,٥ مليار دولار بالمقارنة مع ١,٤ مليار دولار في الفترة نفسها قبل عام.



«إعمار المدينة الاقتصادية» تتوقع تأخيرات محدودة

في مشروع سعودي عملاق

قالت شركة «إعمار المدينة الاقتصادية»، وهي الفرع السعودي لشركة «إعمار العقارية» إنها ستتأخر قليلاً عن المواعيد المقررة لتسليم الدفقات الأولى من الوحدات السكنية والتجارية في أبرز مشروعاتها، «مدينة الملك عبدالله الاقتصادية». وأضافت شركة «إعمار المدينة الاقتصادية» أن الربع الأول من عام ٢٠٠٩ سيشهد تسليم الدفقات الأولى من المنازل، وستسلم الدفعة الأولى من القطع الصناعية في فبراير ٢٠٠٩ في المشروع الضخم الواقع على ساحل البحر الأحمر.



مندوب: «أوبك» مُستعدة لمزيد من الخفض في الإمداد إذا لزم الأمر

قال مندوب كبير لدى «أوبك»، يوم الأحد الماضي، إن المنظمة مُستعدة لمزيد من الخفض في إمدادات النفط إذا لزم الأمر، لكن المنظمة فعلت ما يكفي في الوقت الحالي لتحقيق التوازن في السوق. وقال المندوب لـ «رويترز» (لا ينبغي أن تفعل «أوبك» أي شيء إضافي. لكن الأعضاء مُستعدون لعمل المزيد إذا تعيّن عليهم ذلك). وأضاف المندوب على هامش اجتماع لوزراء النفط في دول الخليج العربية في الدوحة (التخفيضات التراكمية لـ «أوبك»، التي بلغت ٢,٤ مليون برميل يومياً منذ سبتمبر، يجب أن تكون كافية لتقليص المخزونات في الربع الأول (من عام ٢٠٠٩).



الشركة القابضة العامة (GHC)



المؤتمر السنوي الرابع عشر

«الموارد البشرية والتنمية في الخليج» ٢-٤ فبراير ٢٠٠٩

تحت رعاية كريمة من الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، ينظم المركز مؤتمره السنوي الرابع عشر خلال الفترة من الثاني إلى الرابع من فبراير ٢٠٠٩، تحت عنوان «الموارد البشرية والتنمية في الخليج».

- أولاً، واقع التنوع الاقتصادي في دول «مجلس التعاون».
- ثانياً، الاستثمارات الخليجية والأجنبية في التنمية.
- ثالثاً، التضخم وتأثيره في خطط التنمية.
- رابعاً، اتفاقيات التجارة الحرة وانعكاساتها على التطور الاقتصادي في الخليج.
- وحول العلاقة بين الأمن والاستقرار ومسألة تنمية الموارد البشرية، ستناقش الجلسة الرابعة ثلاثة موضوعات رئيسية، هي:
- التهديدات الجديدة للأمن والاستقرار في الخليج وأثرها في التنمية.
- الأمن الغذائي وأثره في العملية التنموية.
- الجريمة المنظمة وغسل الأموال وتداعياتهما.
- وبالنسبة إلى الجلسة الخامسة، فستركز على مستقبل الموارد البشرية والتنمية في الخليج من خلال تسليط الضوء على قضيتين أساسيتين، هما:
- المواطنون وإدارة القطاع الخاص في الخليج: الرؤية والدور.
- تعزيز دور العمالة الوافدة في دعم تنمية دول الخليج الاقتصادية.
- وأخيراً ستتناول الجلسة الختامية موضوع الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في التنمية الاقتصادية، كما ستفرد أعمال المؤتمر حيناً لنقاشات معمّقة حول القضايا التي سيتم طرحها من خلال أوراق العمل.

وسيركّز المؤتمر اهتمامه على تناول تأثير التطورات الدولية والإقليمية والمحلية في قضية التنمية والموارد البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال استقصاء التحدّيات التي تواجه تنمية الموارد البشرية المواطنة وفق الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل الخليجية، ودراسة واقع التنوع الاقتصادي والاستثمارات الخليجية والأجنبية ودورها في التنمية، والوقوف على مدى تأثير البيئة العالمية الاقتصادية في التنمية المستدامة، كما سيتناول المؤتمر أيضاً تأثير عنصري الأمن والاستقرار في عملية التحديث والتطوير، وذلك من خلال تشخيص بؤر التوتر الحالية ومواقع الصراع المحتملة والجرائم العابرة للحدود.

وسيتضمّن المؤتمر ست جلسات، حيث ستسلّط الجلسة الأولى للمؤتمر الضوء على التحدّيات والفرص التي تواجه الموارد البشرية في دول «مجلس التعاون»، حيث ستطرح من خلالها ثلاث أوراق رئيسية تتضمّن: الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل الخليجية، والتركيبية السكانية وتداعياتها على التنمية البشرية، والتحدّيات التي تواجه التوطين في الخليج.

وسترسم الجلسة الثانية خريطة طريق لتنمية الموارد البشرية من خلال تحديد الاحتياجات ووسائل التطوير من خلال طرح ثلاث أوراق ستركّز أولها على قضية مواكبة التعليم لاحتياجات التنمية، بينما ستهتم الثانية بقضية العقبات التي تواجه المرأة في سوق العمل، بينما ستناقش الورقة الثالثة دور الإعلام في مساندة خطط التنمية ومواجهة تحدّياتها.

وستركّز الجلسة الثالثة للمؤتمر على توصيف واقع التنمية المستدامة في الخليج من خلال طرح أربعة محاور رئيسية:



هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
Abu Dhabi Water & Electricity Authority

